الثورة
الأحد 11 شعبان 1433هـ 1 يوليو 2012م العدد (17393)

القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت لـ"الثورة":

المؤسسة لم تصل إلى حالة الترهُّل وهناك دوافع سياسية لخصخصة مصانعها الثلاثة

أوضح القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الاسمنت الأخ محمد شنيف بأن توقف الخط الإنتاجي الأول في مصنع اسمنت عمران وكذا توقف مصنع البرح يعود إلى ارتفاع سعر مادة المازوت وإلى زيادة العرض على الطلب، وليس ناتجاً عن فشل إداري.. وأتهم الإعلام بتضخيم الحديث عن وضع وظروف المؤسسة بهدف خصخصتها والمصانع التابعة لها...،وأكد على أن انخفاض إنتاج المصانع العامة من ١٠٠٪ إلى ٣٠٪ مؤشر خطير ليس لانهيار المؤسسة فقط بل ولانهيار الصناعة في اليمن بشكل عام، كما تحدث عن جملة من القضايا المتعلقة بالمؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الاسمنت في الحوار التالي الذي أجرته معه"الثورة"، وإليكم التفاصيل:

حاوره/محفوظ

■ بداية كيف تقيمون أوضاع المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت ؟

– أوضاع المؤسسة بمصانعها الثلاثة عمران والبرح وباجل ليست بالسيئة وإن حصل وخاصة خلال أزمة٢٠١١م ولا نقول تدهوراً ولكن نشاط المؤسسة أستطيع القول إنه انخفض من ١٠٠٪ من إنتاج المصانع إلى ٣٠٪ وهذا مؤشر خطير ليس لانهيار المؤسسة فقط بل ولكن لانهيار الصناعة في اليمن بشكل عام لأن الصناعة هي الترمومتر لأي نشاط اقتصادي وبالتالي حينما يكون في مصنع مثل هذا إستراتيجي ومصانع ثلاثة وينخفض الإنتاج إلى ٣٠٪ معناها انه ستبدأ في الدخول في دائرة الخسارة والخسائر بدأت في أواخر عام٢٠١٠ م وكذا في٢٠١١م ونتيجة للأحداث التي شهدتها البلاد ونظرا لتوقف البناء والتشييد والحركة العامة وأيضا الطلب على مادة الاسمنت هبط الإنتاج بشكل كبير، ورافق ذلك ارتفاع في أسعار الطاقة، هذا كله وغيره من العوامل التي أدت إلى انخفاض عملية الإنتاج في المصانع الثلاثة إلى ٣٠٪ وانخفاضها إلى هذا المستوى معناه أنك وصلت إلى مرحلة الخطر التي قد تصل في الأخير إلى إغلاق المصانع وإقفالها ناهيك عن هروب المستثمرين في المجال الصناعي هذا، وربما أنه منذ بداية العام الجاري بدأت الأمور تتحسن والطلب بدأ يتزايد على مادة الاسمنت، بعد حدوث نوع من الاستقرار النسبي، وأقول لك منذ بدأت المؤسسة نشاطها في هذا المجال كان عملها ناجحاً، ولا يستطيع أحد أن ينكر الجهود السابقة للمدراء والفنيين السابقين وكانت لهم جهودهم وطاقاتهم وفقا لطاقة كل إنسان وكانوا فعلا أداة من أدوات نجاح المؤسسة بمصانعها الثلاثة إلى أن وصلنا إلى هذه الحالة.

تضخيم ودوافع سياسية

■ وماذا عن الحديث الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام حول حالة الترهل الذي وصلت له المؤسسة وعجزها عن إدارة مصانع الإسمنت التابعة لها؟

– لم تصل المؤسسة إلى حالة الترهل والإعلام دائما وكما تعرف قد يؤجج بعض القضايا أو قد يحاول تصوير بعض القضايا بما ليس بحقيقة، وأنا كما قلت حصل هناك انخفاض في العملية الإنتاجية نتاج لعدم وجود الأمن والاستقرار، ونتيجة للتقطعات التي كانت تحصل والفوضى التي حصلت والآمل في أن يرى الإعلام وفقا لما هو موجود سواء كان سلبيا أو ايجابيا ونحن هنا لا نستطيع القول إن الإعلام حيادي بنسبة ١٠٠٪ ولكن قد يصل إلى حوالي ٧٠٪، كما أن الحديث بهذا الشكل أو التضخيم يدفع إلى الشك بأن وراؤه دوافع أخرى من قبل المنافسين والمنتجين لهذه المواد، وأحيانا أرى بأن ذلك يأتي من دوافع سياسية بهدف خصخصة المؤسسة ومصانعها الثلاثة وقد تكون هناك دوافع أخرى.

لا بد من وجود أخطاء

■ لكن هناك حديث للرجل الثاني في مصنع اسمنت عمران مع صحيفة الجمهورية نشر مؤخرا حول الترهل الذي وصلت إليه المؤسسة وعدم قدرتها على إدارة المصانع التابعة لها بل وعجزها عن إدارة نفسها؟

– أعتقد أنه ليس هناك أي عمل مثمر مهما يكون مكتملاً ولابد من وجود أخطاء لكن قد اختلف مع هذا الطرح حول بعض القضايا مثلا العناصر غير المؤهلة وأقول بالعكس نحن لدينا العنصر الفني من أكفأ العناصر الموجودة في مؤسسة ومصانع الاسمنت في اليمن والدليل على هذا حينما بدأ القطاع الخاص ينافس وينتج الاسمنت ويقيم عدة مصانع في اليمن حيث بدأ الاستفادة من غالبية الفنيين الموجودين في المصانع بعد هذا تم استقطاب عدد منهم وبخاصة من مصنع عمران ومصنع البرح نتيجة الخبرة الفنية والكفاءة والخبرات المتراكمة منذ عشرات السنين طبعا حينما يستقطب القطاع الخاص فنياً مثل هذا يستطيع أن يعطيه الحافز المريح والمرتب الجيد والسيارة والسكن، وتصور عندما يأخذوا فنياً ويعطوه راتب ٥ آلاف دولار في الشهر الواحد بينما لدينا ووفقا لقانون الخدمة المدنية لا يتجاوز مرتب الفني في الشهر) ١٠٠(ألف ريال أو) ١٢٠ (ألفاً، وهذه مجرد مقارنة، ومن حق القطاع الخاص أن يستقطب هذه الكوادر لكن هذا يؤكد أن لدينا كوادر فنية ذات كفاءة.

تخفيض حجم الإنتاج

■ إلى ماذا يعود توقف الخط الإنتاجي الأول في مصنع أسمنت عمران، وكذا توقف مصنع البرح؟ هل يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المازوت والديزل أم إلى فشل إداري في هذين المصنعين؟

– الخط الأول في مصنع أسمنت عمران تم توقيفه وتشغيل الخط الجديد لأمر هام وهو أن العرض زاد على الطلب وبالتالي إذا أشتغل الخطان سيكون هناك زيادة في العرض وهذا لن يؤدي إلى تسويق سلعتك هذا هو السبب الرئيسي الأول، أما السبب الرئيسي الثاني فيعود إلى ارتفاع سعر مادة المازوت وهذا السبب تعاني منه المصانع الثلاثة وليس مصنع بحد ذات مدخلات الطاقة بالنسبة لصناعة الاسمنت تشكل حوالي ٨٠٪ وهي مدخلات المازوت والديزل والكهرباء وحينما تكون عندك هذه المدخلات بهذا الرقم وسعر المازوت والديزل محرر وتأخذ الحساب العالمي فهذا يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج ولكنه لا يصل إلى القول بأن هذا سبب في شحة مادة الاسمنت في السوق.

■ انخفاض إنتاج المصانع العامة إلى ٣٠٪ مؤشر خطير ليس لانهيار المؤسسة فقط بل ولانهيار الصناعة في اليمن بشكل عام

■ لدينا آلية لعملية الشراء المباشر وقد اتفقنا عليها مع اللجنة العليا للمناقصات

■ ما يقال حول التلاعب ببيانات الإنتاج وبيانات البيع مجرد إشاعات

لست فنيا

■ إذا كانت الخسارة الناتجة عن شراء المازوت والديزل تصل إلى ملايين فما بالك بالعروض والتكاليف الأخرى الباهظة نتيجة التوقف وظهور الإعطاب في المعدات وغيرها، فأيهم يا ترى أهون وأقل خسارة؟

– أنا لست فنيا وتخصصي هو اقتصاد ولكن عند سؤالي للفنيين في مصنع عمران حول آثار التوقف قالوا لن يؤدي إلى انتهاء الخط الأول وعلى سبيل المثال الخط الثاني لديه فترة صيانة وفترة الصيانة هذه دفعت إلى تأهيل الخط الأول من جديد بالإضافة إلى أنه لدينا مخزوناً إستراتيجياً سنوياً من الأسمنت يساعد على تسويق مادة الاسمنت وعدم توقف مادة البيع في أي وقت كان.

الوكيل الحصري والشراء المباشر

■ ألا تعتقد أن الشراء المباشر لقطع الغيار أو المواد التشغيلية من قبل المؤسسة أو من قبل أي من مصانعها دون عمل مناقصات يوحي بأن هنالك حالات فساد تمرر تحت مسمى الشراء المباشر..؟

– يا أخي أصبحت كلمة فساد ليس لها تعريف في الجمهورية اليمنية بالكامل هناك فساد مالي وإداري وأخلاقي ومجتمعي وحتى إعلامي وأيضا فساد سياسي والفساد متعدد وليس له أي تعريف وإذا كان هناك فساد مالي تحديدا لعمليات الشراء المباشر فسيكون أحد منابع الفساد، لكن عمليات الشراء المباشر الآن أصبحت في المصانع غير موجودة وتمر عن طريق اللجنة العليا للمناقصات لأننا كقطاع عام نخضع لقانون اللجنة وبالتالي لا نستطيع استيراد المازوت رغم أن لدينا توجيهات من رئاسة الوزراء ،ومجلس النواب أوصى أيضا بهذا بحيث أن سعره أقل من سعر شركة النفط اليمنية الوكيل الحصري للمشتقات النفطية وهذا سيوفر لنا مليارات من الريالات لكن في نفس الوقت حينما تأتينا أي عروض وبسعر منخفض تماما ووفقا للمواصفات اليمنية وكل الشروط متوفرة لا نستطيع أن نشتري بشكل مباشر كالقطاع الخاص وهذا لابد أن يكون عن طريق لجنة المناقصات وقد جلسنا مع لجنة المناقصات وتناقشنا حول هذه المناقصات فمنها مناقصات سريعة لا تحتاج إلى الوقت الطويل لأن السعر يتغير، مثل استيراد المازوت مثلا الذي يتغير سعره بحسب البورصة العالمية وهناك مناقصات لآليات ربما تتأخر شهر أو شهرين وهناك أيضا نوع من الآليات والقطع التي لابد من استيرادها مباشرة خلال أسبوع إذا حدث عطل فني في أحد المصانع وهذه»القطعة» ربما ليست موجودة في اليمن مما يتطلب إلى استيرادها مباشرة من الخارج على وجه السرعة أو تحتاج إلى تصنيع في الشركة نفسها حتى لا يتوقف المصنع، لأنه إذا توقف أي مصنع فإن ذلك يؤدي إلى خسارة مبالغ كبيرة، لهذا نحاول قدر الإمكان أن نقضي على أي شراء مباشر وهناك تعميم للمصانع بعدم الشراء المباشر واللجنة العليا تعرف هذا الجانب وتفهمت أنها ممكن تراعي بعض الأشياء، خاصة المرتبطة بالبورصة العالمية ويمكن أن تسهل الإجراءات وفقا للقانون وهناك آلية اتفقنا عليها بالشراء المباشر حينما تكون «القطعة» التي يحتاجها المصنع محتكرة من قبل شركة عالمية واحدة، أو أن هناك تهديداً بتوقف المصنع إذا لم يتم المسارعة بشراء قطعة غيار ما ضرورية، وأن ذلك سيسفر عن خسائر مالية لحين استكمال الإجراءات القانونية، في هذه الحالة يتم التوضيح للجنة العليا للمناقصات والجهات المعنية بأن الحالة سريعة وتستدعي الشراء السريع ويتم على أساسها الشراء وتكون وفقا لمعايير محددة وأسعار عالمية محددة أيضا.

التهمة لا تجوز

■ هناك في أكثر من نقابة عمالية، وتحديدا في نقابتي العمال بمصنعي أسمنت عمران والبرح، من يتهم قيادتي المصنعين بالتلاعب ببيانات الإنتاج وبيانات البيع، فتصبح كمية البيع أقل من كمية الإنتاج، فما هو ردكم على مثل هذه التهم التي تطلق؟

– بالنسبة للنقابات حقيقة تواصلت معهم في المصانع الثلاثة في الإدارة العامة ولدينا اجتماعات خلال الأيام القادمة لبحث المشكلات التي توجد وبالذات المشاكل التي تواجه المنتسبين للمؤسسة، لكن حينما تقول أن هناك تلاعباً في قضية البيانات كما قلت.

■ – مقاطعاً – لم أقل ذلك بل نقلت لكم ما يقوله الأخوة في نقابة عمال المصانع؟!

– أو كما يقولون هم هذا يحتاج إلى وثائق تثبت ذلك وإذا لديهم وثائق يعطوها وأنا أول واحد سأذهب معهم إلى الجهات المختصة، إلى النائب العام إلى كل الجهات المعنية إذا كانت هناك وثائق تثبت ذلك، ولكن لم تقدم إلينا حتى الآن أية وثيقة وهذا يظل عبارة عن تهمة، والتهمة لا تجوز ولا يجوز أن نتهم مدراء المصانع، وأضرب على هذا مثلاً، هناك من يقول إن مليارات من الريالات تعرضت للنهب من قبل بعض المسؤولين أو أخذت من المؤسسة وبعد التحري والدراسة من قبل هيئة مكافحة الفساد حول ذلك الموضوع وصلنا منها تقرير فندت فيه هذا الكلام وأكد جهاز الرقابة والمحاسبة على ضرورة أن يحال كل من كتب هذه التقارير الكيدية إلى النيابة ونحن هنا نتعامل في هذه الحالة مع مستندات ووثائق تثبت ذلك وليس مع إشاعات .

القرار السياسي هو الغالب

■ هل تخضع عملية تعيين مدراء مصانع الاسمنت إلى معايير الكفاءة والخبرة أم تخضع إلى معايير حزبية؟

– خلال السنوات الماضية كانت تخضع إلى بعض وليس إلى كل المعايير اللازمة، ومدراء المصانع وفقا لقانون إنشاء المؤسسة والقانون المعدل هم يعينوا بقرار جمهوري وربما يكون بقرار سياسي وهو الغالب، والآن إذا وجدنا مثل هذا ربما تتغير الصورة لأننا في حالة سياسية رمادية لم تتضح بعد صورتها ولكن من خلال لقائي بالأخ رئيس مجلس الوزراء والأخ وزير الصناعة والتجارة وجدت أن لديهما الرغبة بأن تكون التعيينات وفقا للكفاءات، لكن حتى الآن ليس هناك تغيير يذكر ماعدا في مصنع البرح تم تعيين مدير جديد بدلا عن السابق وفق رؤية حكومة الوفاق الوطني وهو رجل مهندس ومتخصص ولا نستطيع أن نحكم عليه حتى الآن.

حلول مهمة

■ هل لديكم خطة أو رؤية إنقاذية للأوضاع المتدهورة التي تعيشها المؤسسة ومصانعها الثلاثة؟

– هناك قضيتان أو بالأصح خطتان الأولى وهي الحالية والسريعة وتتعلق بكيفية توفير المازوت وقد تم الاتفاق بيننا وبين شركة النفط حول هذا الموضوع، وسيبدأ التنفيذ خلال الأشهر القليلة القادمة. أما ما يتعلق بالأسعار فهي على وزارة المالية وهنا في هذا الجانب تحدثنا مع وزير المالية ووزير الصناعة ومع شركة النفط اليمنية بحيث أننا نقدم رؤية حول إمكانية إعادة النظر في سعر المازوت، فالمازوت قضية رئيسية ستظل تؤرقنا حتى يتم إحلال الفحم الحجري محل المازوت، وهذه القضية هي إحدى القضايا التي أراها مهمة جداً بالنسبة لإعادة المؤسسة إلى وضعها الطبيعي بل وأحسن من ذلك نستطيع خلق تنافس قوي في السوق الحر لأن الفحم الحجري تقل تكاليفه عن المازوت بحدود ٤٠٪، ومعنى هذا أنه إذا عملنا منظومة الفحم إلى جانب منظومة المازوت سنكون حلينا جزءاً كبيراً من مشكلة المصانع والمؤسسة بشكل عام والحمد لله أن لجنة المناقصات وافقت على مخاطبة الشركات المؤهلة لتنفيذ هذا المشروع، وربما بدلا من أن ينفذ المشروع خلال عام وأربعة أشهر ربما نقلصه إلى نحو ثمانية أشهر وهذه إحدى الحلول المهمة. أما الخطة الثانية فتتعلق بتطوير وتحديث المؤسسة بمصانعها الثلاثة، وقد كنا بدأنا هذه الخطوة إلا أنه نتيجة أحداث٢٠١١ م غادرت اليمن الشركة المصرية البريطانية التي تنفذ هذا المشروع، كما غادر كافة الخبراء الأجانب، وقد وافقت لجنة المناقصات مؤخرا على تمديد العقد مع الشركة المنفذة والذي انتهى خلال عام٢٠١١م وستعود خلال الأسبوع القادم لاستكمال المشروع بعد أن استكملت حوالي ٤٠٪ من المشروع، وتقع أهمية المشروع في أنه سيعيد الهيكلة للمؤسسة ومصانعها الثلاثة وأيضا سيساعد على تطوير وتأهيل المؤسسة من مختلف الجوانب الفنية والإدارية وهذا سيؤدي إلى خفض التكلفة ويؤدي إلى رفع مستويات الأداء ويؤدي إلى أن يكون التدريب والتأهيل أكثر مما كان عليه بالإضافة إلى خلق الاستقرار الوظيفي بعد توصيف الوظائف وخلال هذه الفترة نكون قد بدأنا بجمع المعلومات من المصانع حول العاملين سواء إداريين أو فنيين بحيث نبدأ في تنفيذ قانون التدوير الوظيفي وربما المؤسسة هي الأولى التي ستبدأ في تنفيذ قانون التدوير الوظيفي وهذا سيكون بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية.

ورشة عمل حول الخطوط العامة في مجال التعليم غير النظامي:

الحامدي يؤكد على تضافر الجهود للقضاء على الأمية

□.. صنعاء / سبأ/..

بدأت أمس بصنعاء ورشة عمل تدريبية حول وضع الخطوط العامة وتهيئة العمل المستقبلي في مجال التعليم غير النظامي لليافعين واليافعات ينظمها على مدى يومين جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسف.

وفي افتتاح الورشة التي تهدف إلى الوقوف على أدوار الشركاء العاملين في مجال محو الامية وتشخيص الوضع الراهن بالإضافة إلى الانفاق على الخطوط العامة وتهيئة العمل المستقبلي، أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي ضرورة تضافر جهود الجميع في سبيل القضاء على الامية .

وأشار إلى حرص وزارة التربية والتعليم في بناء شراكة حقيقية مع مختلف الجهات المعنية ومكونات المجتمع المحلي بما يضمن توحيد الجهود والعمل على نشر التعليم لمختلف شرائح المجتمع بما يضمن ردم الفجوة الواسعة في اليمن بين التعليم والامية .

وتطرق الدكتور الحامدي إلى أهمية التعليم في النهوض بالامم وبناء مستقبلها المشرق ، لافتاً إلى دور المتعلمين في الحد من نسبة الأمية في مجتمعاتهم المحلية ، داعياً المشاركين إلى اثراء الورشة في سبيل الخروج برؤى وتوصيات تمثل خارطة طريق للقضاء على الامية في مختلف المحافظات .

من جانبه أوضح مدير عام المناهج بجهاز محو الأمية محمد عبدالغني ان الورشة التي يشارك فيها ٤٠ مشاركاً ومشاركة يمثلون (شركاء العمل المحليين والاجانب ، مدراء محو الامية بالمحافظات ، بعض المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالتعليم ، جهاز محو الامية) ستناقش ثلاث اوراق عمل (المصادر المغذية للأمية في اليمن ، واقع العمل في مجال التعليم غير النظامي ، دور الشركاء) بالاضافة إلى مداخلات توضيحية لأنشطة وبرامج الشركاء .

بدورها أكدت مسؤولة التعليم بمنظمة اليونيسف بلقيس الضبي اهتمام المنظمة واسهامها في القضاء على الامية سيما في الفئة العمرية (١٠ ـ ١٨) سنة من خلال توفير تعليم مواز وبدائل اخرى كالتعليم غير النظامي بالاضافة إلى إسهامها في دعم التعليم الاساسي .

افتتاح مشروعين للكهرباء والرياضة بميدي حجة

حجة/سبأ/..

●،، افتتح برنامج يمن العطاء بمحافظة حجة أمس مشروع المحطة الإضافية لكهرباء مديرية ميدي بقدرة إنتاجية بلغت خمسمائة كيلو وات، وبكلفة تسعين ألف دولار ومشروع إعادة تأهيل وتجهيز نادي البحر الأحمر الرياضي بكلفة اثنين وثمانين ألف دولار.

ذكر ذلك منسق البرنامج بالمحافظة عبدالعليم الصلوي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مشيرا إلى أن البرنامج تمكن خلال العامين الماضيين من إنجاز أربعة وسبعين مشروعا خدميا وتنمويا، بكلفة إجمالية بلغت نحو مليونين وخمسمائة وثمانية وسبعين ألفا وستمائة وواحد وأربعين دولاراً.

مبينا بأن تلك المشاريع التي يتم تنفيذها تحت إشراف مكتب التخطيط والتعاون الدولي تركزت في مجالات التربية والصحة والمياه والأشغال العامة وكذا الشباب والتخطيط والتعليم العالي والفني والشئون الاجتماعية والعمل، مضيفا بأن هناك مشروعين آخرين قيد التنفيذ سيتم انجازهما قريبا في مجالي الصحة والمياه بتكلفة خمسين ألف دولار.

لافتا إلى أن البرنامج بادر خلال العام الماضي من تبنى أحد عشر مركزا صيفيا للشباب والفتيات ورفدها بالتجهيزات الفنية اللازمة لتأمين استمرارها والاستفادة منها على المدى البعيد.

وأشاد في ختام تصريحه بالجهود التكاملية الملموسة من قبل الجهات ذات العلاقة وأن البرنامج يأمل تحقيق المزيد من الانجازات خلال العام الجاري.

دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة مع البرنامج الوطني للري

صنعاء – سبأ

ناقشت لجنة دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة في البرنامج الوطني للري بوزارة الزراعة والري في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور، الإجراءات التنفيذية لعملية الدمج التي سيبدأ العمل فيها من اليوم الأحد.

كما استعرضت اللجنة الإجراءات التي يجب تنفيذها للقيام بعملية الدمج في ما يتعلق بنقل كافة المعدات والمستلزمات وتسليم المنشآت والدراسات الخاصة بالمشاريع الخاصة بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية الذي انتهت فترة تنفيذه بنهاية يونيو من العام الجاري وذلك الى البرنامج الوطني بهدف مواصلة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بأنظمة الري الحديث في مختلف محافظات الجمهورية .

وتم الاتفاق على تعميم الوحدات الحلقية في إطار البرنامج لتشمل مختلف محافظات الجمهورية وبما يسهم في تعزيز وتطوير أنظمة وتقنيات الري الحديث في تلك المناطق ومساعدة المزارعين في استغلال المياه الجوفية في ري المحاصيل الغذائية المختلفة مع الحفاظ على مخزون المياه الجوفية من الاستنزاف وحمايته وضمان استمرارية وديمومة توفير المياه للعملية الزراعية في تلك المناطق .

كما ناقش الاجتماع الإجراءات المتعلقة بعملية الدمج للكوادر والمهندسين في مشروع الحفاظ على المياه الجوفية للاستفادة من خبراتهم في مجال أنظمة الري الحديث وإدماجهم للعمل في إطار البرنامج الوطني للري من خلال الوحدات الحقلية التي سيقوم البرنامج بالإشراف عليها في مختلف محافظات الجمهورية .

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة وعدد من المسئولين .